دون تحقيق، ودون عقاب

انتهاكات حقوق إنسان ضد الطلبة الدارفوريين في السودان

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2017
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2017
الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: AFR 54/4848/2017
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

صورة الغلاف: *طلاب دارفوريون يتظاهرون احتجاجاً ضد أعمال القتل غير المشروع في جنوبي كردفان ودارفور خارج مجمع الأمم المتحدة في الخرطوم، يونيو/حزيران 2016*

@Darfur Students' Association

منظمة العفو الدولية

ملخص

منذ زمن طويل يرتبط الصراع المسلح في السودان، لاسيما الصراع الذي طال أمده في دارفور منذ بدأ عام 2003، بانتهاكات حقوق الإنسان. ويعاني الطلاب الدارفوريون كذلك من انتهاكات لحقوقهم الإنسانية في جميع أنحاء السودان. فعلى مدى الأعوام القليلة الماضية، عكفت منظمة العفو الدولية على توثيق استهداف عملاء الأمن السوداني الطلبة من الناشطين السياسيين من دارفور، باعتبارهم أنصار جماعة مسلحة. ولهذا أصبح الصراع المسلح ذريعة وقناعًا، في آنٍ معًا، لارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ليس في دارفور وحدها، بل أيضًا في بقية أرجاء البلاد.

وتشمل الحقوق التي تتعرض للانتهاك حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، والتجمع السلمي، وحرية التعبير، إلى جانب التحرر من الاعتقال التعسفي، والتعذيب وسوء المعاملة، أو العقاب أثناء الاحتجاز والقتل غير المشروع. ومنذ بدء النزاع في دارفور عام 2003، اعتقلت الشرطة والأجهزة الأمنية، واحتجزت بشكل تعسفي، مالا يقل عن 10 آلاف طالب دارفوري. وفي عام 2015 وحده، اعتقلت الشرطة وأجهزة الأمن، واحتجزت تعسفياً، أكثر من 200 طالب دارفوري. وخلال نفس الفترة، وثقت منظمة العفو الدولية مقتل ما لا يقل عن 13 طالباً من دارفور في مختلف الجامعات في أنحاء السودان، ربما على يد رجال شرطة، وعملاء جهاز الأمن الوطني والمخابرات الوطني السوداني و/أو على يد طلبة مرتبطين بالحزب الحاكم.

ومعظم تلك الانتهاكات ارتكبتها قوات الأمن السودانية، التي استخدمت بشكل متكرر القوة المفرطة لتفريق تجمعات الطلاب الدارفوريين، منتهكة بذلك حقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. وقد أبدى عناصر الأمن التحيز في تعاملهم مع الاحتجاجات الطلابية، إذْ ظهر استهدافهم الطلبة الدارفوريين دون غيرهم بغية اعتقالهم، بينما لم يحاسَب الطلاب المرتبطون بالحزب الحاكم. كما ارتكب الطلاب المرتبطون بالحزب الحاكم انتهاكات ضد الطلبة وأساتذة الجامعات الدارفوريين، بما في ذلك باستخدام الضرب والتهديد. ورغم أن هذه تعتبر من الجرائم الجنائية، فلم تلاحق الحكومة قضائيًا الطلبة التابعين للحزب الحاكم الذين ارتكبوا هذه الانتهاكات.

ويركز هذا التقرير على انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها الطلاب الدارفوريون منذ عام 2014. وقد أجرت منظمة العفو الدولية، بين شهري أكتوبر/تشرين الأول عام 2015 وأكتوبر/تشرين الأول 2016، 84 مقابلة، كان 52 منها مع طلاب دارفوريين يدرسون في 14 جامعةً في أنحاء السودان. وأجريت المقابلات المتبقية مع محامين ومدافعين عن حقوق الإنسان، وطلبة ناشطين آخرين، وناشطين سياسيين، وصحفيين وأكاديميين من السودان. وقد أرسلت منظمة العفو الدولية خطابًا إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة العدل وإلى ثماني جامعات للحصول منهم على ما يدعم التقرير بالبيانات، بما في ذلك السياسات التعليمية بشأن الإعفاء من الرسوم التعليمية، والنشاط الطلابي، وانتهاكات حقوق هؤلاء الطلاب فيما يتعلق بحرية التعبير والتجمع السلمي. لكن بحلول موعد نشر التقرير لم تتلق منظمة العفو الدولية أي رد من تلك الجامعات.

ويركز هذا التقرير على عدد من أسباب العنف بحق طلاب دارفوريين في الجامعات. من بين تلك الأسباب الموضوع المتنازع عليه بخصوص إعفاءات الرسوم التعليمية لطلاب دارفور بناءً على اتفاقات السلام المختلفة بما فيها "وثيقة الدوحة للسلام في دارفور" لعام 2011، و "اتفاق دارفور للسلام" لعام 2006. ففي كل الجامعات السودانية تقريبًا ، هناك نزاع سنوي بين الطلاب الدارفوريين وإدارات الجامعات بخصوص دفع رسوم التعليم للطلاب الدارفوريين.

ففي أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2015، على سبيل المثال، قامت رابطة "طلاب دارفور" في "جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية" في أم درمان، وهي ضاحية من ضواحي العاصمة الخرطوم، بتنظيم اعتصام مطالبين بتطبيق سياسة الإعفاء من الرسوم التعليمية. وقد تعرض الطلاب المشاركون في هذا الاعتصام للاعتداء جسديًا على يد طلاب منتمين إلى الحزب الحاكم، باستخدام قضبان حديدية وسكاكين. وقد اعتقلت الشرطة والمخابرات عشرات من الطلاب الدارفوريين، وطرد أربعة منهم من الجامعة.

وقد شهد شهرا أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني عام 2016 ثلاثة نزاعات بخصوص دفع الرسوم التعليمية في "جامعة أم درمان الإسلامية"، و"جامعة الخرطوم"، و"جامعة الفاشر" على التوالي.

وقد أدى هذا الخلاف السنوي إلى تعرض طلبة للطرد من الجامعات، أو الحرمان من التقدم للامتحانات بسبب عدم دفع الرسوم.

وبين عامي 2014 و 2016، طرد 70 طالبًا دارفوريًّا على الأقل من ثلاث جامعات. فقد طردت "جامعة بحري شمالي الخرطوم" 33 طالبًا بسبب احتجاجهم للمطالبة بالإعفاء من دفع الرسوم، في ديسمبر/كانون الأول عام 2014. كما طردت "جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية" في أم درمان، في الخرطوم أربعة طلاب، أيضًا بسبب احتجاجهم والمطالبة بالإعفاء من دفع رسوم التعليم في ديسمبر/كانون الأول عام 2015. كما طردت "جامعة زالينغي" في ولاية وسط دارفور 33 طالبًا بسبب نشاطهم السياسي بين نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2015 ومارس/آذار من عام 2016.

كما علقت دراسة طلاب دارفوريين، أو حرموا من تسلم شهاداتهم بعد التخرج. وعندما يتظاهرون احتجاجاً على سياسة الجامعة، يفرقهم عناصر المخابرات والشرطة والطلاب التابعون للحزب الحاكم، وفي عدة مناسبات، يتم القبض عليهم، ويتعرضون للمعاملة السيئة والتعذيب.

وأحد الأسباب الأخرى للعنف هو الأنشطة السياسية للطلاب الدارفوريين المتعلقة بالصراع في دارفور. إذ يتم، بعنف وبانتظام، إحباط محاولات الطلبة الدارفوريين مناقشة الصراع في دارفور عبر المنتديات العامة، على يد الطلاب المرتبطين بالحزب الحاكم. كما أدلى عدد من كبار المسؤولين الحكوميين بتصريحات عامة تحريضية ضد الأنشطة السياسية للطلاب الدارفوريين. كما يجري إلقاء القبض على الكثير من الطلبة المشاركين في هذه المنتديات العامة، ويتعرضون للتعذيب وللمعاملة السيئة أثناء الاحتجاز.

ويقدم هذا التقرير عددًا من الأمثلة الأخرى لإبراز نمط قمع حق الطلاب الدارفوريين في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي. ففي أبريل/نيسان عام 2015، على سبيل المثال، نظمت "رابطة طلاب دارفور" في جامعة "كلية شرق النيل- شمالي الخرطوم"، اجتماعًا للتخطيط لإقامة مناسبة ثقافية. وقد تعرض المشاركون في الاجتماع لاعتداء بدني على يد الطلاب التابعين للحزب الحاكم، وهو ما أسفر عن وفاة طالب ينتمي للحزب الحاكم، وإصابة خمسة طلاب دارفوريين بجروح خطيرة.

ويسلط هذا التقرير أيضًا الضوء على حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز، فضلاً عن التعذيب وسوء المعاملة على يد المخابرات والشرطة. وقد طُرد العديد ممن ألقي القبض عليهم من الجامعات بينما توقف آخرون عن الحضور للجامعة. وفي مايو/أيار من عام 2015، ألقي القبض على طالبين بسبب اجتماعهما مع رشيدة منجو، المقررة الخاصة بالأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة، وفي نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2015، اعتقل ثمانية طلاب بسبب مطالبتهم بتنفيذ سياسة الإعفاء من دفع الرسوم في "جامعة القرآن الكريم و العلوم الإسلامية" في أم درمان. وفي يناير/كانون الثاني من عام 2016، اعتقل 24 طالبًا في "جامعة الجنينة" في ولاية غرب دارفور، بسبب ممارستهم حقهم في حرية التعبير. وقد قتل أحد الطلاب خلال هذا الحادث.

وقد اعتقل 20 طالبًا في "جامعة الفاشر"، عاصمة شمال دارفور، في أبريل/نيسان من عام 2015 بسبب احتجاجهم على الانتخابات العامة السودانية التي أجريت في أبريل/نيسان عام 2015. وقد تعرض هؤلاء للتعذيب والمعاملة السيئة على يد الشرطة والمخابرات. ويبرز هذا التقرير أيضًا ثلاث حالات أخرى تعرض فيها طلاب ناشطون للتعذيب والمعاملة السيئة.

بالإضافة إلى ذلك، يوضح هذا التقرير بعض حالات القتل غير المشروع، بما في ذلك الموت أثناء الاحتجاز، وأعمال القتل على أيدي قوات الأمن أثناء المظاهرات، وأعمال القتل بالاستخدام القوة المفرطة، وأعمال القتل على أيدي جماعات موالية للحكومة. وقد دعا المدافعون السودانيون عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان السودانية، مرارًا وتكرارًا، الحكومة كي تحقق في هذه القضايا وتقدم الجناة إلى العدالة، غير أن الحكومة تقاعست عن بدء تحقيقات شاملة ومحايدة ومستقلة حتى الآن.

وتعد انتهاكات حقوق الإنسان، التي يواجهها الطلبة الدارفوريون ومجموعة الإجراءات القسرية التي تستخدمها الدولة ضدهم، ذات صلة بالنزاع طويل الأمد في دارفور.

وتدعو منظمة العفو الدولية الحكومة السودانية لضمان ألا يتعرض الطلاب الناشطون للاعتقال أو الاحتجاز على نحو تعسفي، أو يتعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وألا يحرموا من حريتهم إلا وفقًا للإجراءات التي تعتمد على القانون والتزامات السودان بموجب قانون حقوق الإنسان الإقليمي والدولي.

كما تدعو منظمة العفو الدولية الحكومة السودانية إلى أن تبدأ في إجراء تحقيقات نزيهة وفعّالة في جميع أعمال القتل غير المشروع التي وقعت في جامعات السودان منذ عام 2003، وأن تنشر نتائجها علنًا. وينبغي للتحقيقات أن تفضي إلى معرفة كاملة لأسباب الوفيات والإصابات بين الجرحى، وللظروف المحيطة بكل حادثة أدت إلى الموت أو الإصابة، وللأدلة التي تشير إلى مدى تورط أجهزة الأمن، وللأدلة على مسؤولية أي طرف ثالث. ويجب تقديم جميع من يشتبه في ارتكابهم تلك الأعمال إلى العدالة في محاكمات عادلة دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

كما تدعو منظمة العفو الدولية الحكومة السودانية إلى ضمان أن يحصل جميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وعلى الخصوص ذوي ضحايا أعمال القتل غير القانوني، على الحق في رفع الظلامة عنهم على نحو فعال، بما في ذلك حصولهم على تعويضات كاملة عن الضرر الذي لحق بهم.

وتدعو منظمة العفو الدولية "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة" لممارسة الضغط المستمر على السودان لتنفيذ كافة التوصيات التي وافق عليها أثناء "الاستعراض الدوري الشامل" في مايو/أيار في عام 2016، بما في ذلك احترام الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع بالسماح للمدافعين عن حقوق الإنسان والطلاب، والمعارضين السياسيين والصحفيين بالتعبيرعن آرائهم بحرية بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما تدعو منظمة العفو الدولية "اللجنة الأفريقية الخاصة بحقوق الإنسان والشعوب" لحث حكومة السودان على تنفيذ جميع التوصيات السابقة التي قدمتها اللجنة، بما في ذلك التوصيات الواردة في ملاحظاتها الختامية لـ"دورتها الاستثنائية الثانية عشرة" في عام K2012 فيما يتعلق بالحظر التام للتعذيب، واحترام حرية التعبير، وظروف السجن، والاعتقال التعسفي والاحتجاز.

توصيات

قال الأفراد الذين قوبلوا من أجل إعداد هذا التقرير إنهم يريدون: أن تتوقف انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي يرتكبها عملاء المخابرات والطلبة المرتبطون بالحزب الحاكم؛ والتطبيق الكامل للإعفاء من دفع الرسوم التعليمية، كما هو منصوص عليه في اتفاق "وثيقة الدوحة للسلام في دارفور"، و"اتفاق دارفور للسلام؛ وأن يعاملوا دون تمييز بناء على العرق واللغة والانتماء السياسي.

إلى وزارة العدل:

- ضمان ألا يعتقل الطلاب الناشطون أو يحتجزوا تعسفياً، وألا يتعرضوا للتعذيب أو للمعاملة السيئة، وألا يحرم أي منهم من حريتهم، إلا بما يتماشى مع الإجراءات المقررة قانوناً، ووفقًا لالتزامات السودان حسب قانون حقوق الإنسان الإقليمي والدولي؛
- ضمان أن يحظى جميع الأشخاص رهن الاحتجاز بالاتصال الفوري مع محام يختارونه، وأن يلتقوا أسرهم، ويحصلوا على كل ما قد يحتاجونه من علاج طبي، وأن يمثلوا أمام المحكمة خلال فترة معقولة من الزمن، وفقًا للمعايير الإقليمية والدولية؛
- تعديل "قانون الأمن الوطني" لعام 2010 من أجل ضمان الإصلاح المؤسسي والسلوكي للمخابرات، وتجريدها من صلاحياتها التي تخولها القيام بعمليات الاعتقال والاحتجاز، وإنشاء آلية لمراقبة قضائية؛
- إلغاء جميع الحصانات التي يتمتع بها أفراد المخابرات بموجب المادة 52 من "قانون الأمن الوطني" لعام 2010؛
- حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في التشريعات الوطنية وفي الممارسة، وإدراج جريمة التعذيب في التشريعات الوطنية، بما يتماشى مع المعايير الإقليمية والدولية؛
- التحقيق في جميع ادعاءات التعذيب والمعاملة السيئة والوفاة أثناء الاحتجاز، واتخاذ التدابير لتقديم الجناة المشتبه فيهم إلى العدالة في محاكمات نزيهة دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- البدء في تحقيقات نزيهة وفعالة في جميع عمليات القتل غير المشروع التي وقعت منذ عام 2003 في الجامعات السودانية ونشر نتائجها على الملأ. وينبغي لهذه التحقيقات أن تفضي إلى معرفة كاملة لملابسات الوفاة وإصابات الجرحى، وإلى تقديم الأدلة التي تشير إلى أي مدى وصل ضلوع أجهزة الأمن وأطراف ثالثة. وينبغي للتحقيقات أن تسفر عن تقديم الجناة المشتبه فيهم إلى العدالة في محاكمات عادلة دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- ضمان أن يحصل كل الضحايا وعائلاتهم على الحق في سبيل انتصاف فعال، بما في ذلك التعويض الكامل عما لحق بهم من ضرر.

إلى وزارة التعليم العالي:

- ضمان أن تتخذ الجامعات إجراءات لحماية كافة الطلاب من العنف، وضمان حق الطلاب في حرية التجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها.

إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:

- إيجاد منصب "مقرر خاص" فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في السودان وفق البند 4، بصلاحية رصد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جميع أنحاء السودان، والإبلاغ عنها علنًا، وتفويض "المقرر الخاص" بتقديم تقرير دوري إلى "مجلس حقوق الإنسان" و"الجمعية العامة"؛

- حث السودان على تنفيذ جميع التوصيات التي وافق عليها خلال "الاستعراض الدوري الشامل" لعام 2016، بما في ذلك احترام الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات الانضمام إليها، وحرية التجمع.

إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

- حث الحكومة السودانية على أن تنهي على الفور الاستخدام المفرط وغير الضروري للقوة ضد المتظاهرين، وأن تحقق وتحاسب المسؤولين عن عمليات القتل غير القانوني وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث أثناء مثل تلك المظاهرات؛
- حث الحكومة السودانية على مراجعة قانون الأمن الوطني وقانون الشرطة للحد من السلطة الواسعة الممنوحة لرجال الشرطة والمخابرات، وإلغاء المادة 52(3) من قانون الأمن الوطني لعام 2010 والمادة 45(1) من قانون الشرطة الصادر عام 2008 الذي يمنح عناصر المخابرات والشرطة وأعوانهم الحصانة ضد الإجراءات الجنائية والمدنية؛
- حث الحكومة السودانية على أن تتمسك بالمبادئ التوجيهية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب فيما يتعلق بـ"ظروف الاعتقال والحبس لدى الشرطة، والاحتجاز السابق للمحاكمة في أفريقيا"؛
- حث الحكومة السودانية على أن تقدم جميع تقاريرها المتبقية فيما يخص تنفيذ "الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب"، بما في ذلك إظهار التدابير التي اتخذتها لضمان الاحترام التام للحق في الحياة، والتعليم، وحرية التعبير، وتكوين الجمعيات والانضمام إليها والتجمع السلمي للطلاب الدارفوريين؛
- حث الحكومة السودانية على تنفيذ التوصيات السابقة لـ"الجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب"، بما فيها الواردة في الملاحظات الختامية التي اعتمدتها في "دورتها الاستثنائية الثانية عشرة" في عام 2012 المتعلقة بحظر التعذيب، واحترام حرية التعبير، وظروف السجن، والاعتقال التعسفي، والاحتجاز.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان.
عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصل بنا

info@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyGlobal

@AmnestyOnline

دون تحقيق، ودون عقاب

انتهاكات حقوق إنسان ضد الطلبة الدارفوريين في السودان

يوثق هذا التقرير انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها الطلاب الدارفوريون في السودان منذ عام 2014. وتشمل هذه الانتهاكات: قمع حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها والتجمع السلمي؛ والاعتقالات التعسفية؛ والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء الاحتجاز؛ والقتل غير المشروع.

منذ بدء الصراع في دارفور في عام 2003، اعتقلت الشرطة والأجهزة الأمنية واحتجزت على نحو تعسفي أكثر من 10 آلاف طالب دارفوري. وخلال الفترة نفسها، وثقت منظمة العفو الدولية مقتل ما لا يقل عن 13 من الطلبة الدارفوريين في مختلف الجامعات السودانية، ربما على يد رجال شرطة، أو عملاء "جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني" و/أو على يد طلبة تابعين للحزب الحاكم.

وتدعو منظمة العفو الدولية الحكومة السودانية إلى ضمان ألا يُلقى القبض على الطلاب الناشطين أو يحتجزوا على نحو تعسفي، وألا يتعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وألا يحرموا من حريتهم إلا وفقًا للتدابير القائمة على القانون والتزامات السودان بموجب قانون حقوق الإنسان الإقليمي والدولي.

كما تدعو منظمة العفو الدولية الحكومة السودانية إلى الشروع في إجراء تحقيقات نزيهة وفعالة في كافة أعمال القتل غير القانوني التي وقعت في الجامعات منذ عام 2003، وإلى نشر نتائجها علنًا.

وتدعو منظمة العفو الدولية الحكومة السودانية أن تضمن حصول كل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وعلى الخصوص، عائلات ضحايا أعمال القتل غير القانوني، على الحق في سبيل انتصاف فعال، بما في ذلك التعويض الكامل عما لحق بهم من ضرر.

رقم الوثيقة: AFR 54/4848/2017
يناير/كانون الثاني 2017
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org

منظمة العفو الدولية